شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الشعب يُريد إلغاء القمة

نعم، الشعب يُريد إلغاء القمة .. لكنني شخصياً أرغب بصدق في انعقادها "لغاية في نفس يعقوب" وليس حباً في سواد عيون الحكومة المتحمسة بجنون للقمة.

الشعب يصيح: نريد إلغاء القمة لأنها نقمة.

الشعب يصرخ: نريد إلغاء القمة لأنها غمّة.

الشعب يستغيث: نريد إلغاء القمة لأنها بلاء.

الشعب يرفع الصوت: نريد إلغاء القمة لأنها شقاء.

الشعب يُنادي: نريد إلغاء القمة لأنها محنة.

الشعب يهتف: نريد إلغاء القمة لأنها كارثة.

الشعب يُطالب: نريد إلغاء القمة لأنها مصيبة.

الشعب يُولول: نريد إلغاء القمة لأنها نكبة.

الشعب يرطن بكل اللغات الأجنبية: نريد إلغاء القمة لأنها تراجيديا.

الشعب يتحدث بكل اللهجات العربية: ما نريد، مش عاوزين، ما بدنا ، ما نبي ، ما نبغي .. هذه القمة.

الشعب يرفع الأيدي والأبصار إلى السماء داعياً: اللهم ارفع هذه الغمة عن هذه الأمة.

الشعب لا يريد القمة العربية الثالثة والعشرين، ويقول علناً: لا كانت القمة ولا كان أهلها ولا الحكومة المتحمسة لها. السبب واضح انه (الشعب) أهين إهانةً سافرة من الحكومة واستهين بمصالحه وحقوقه بحجة هذه القمة.

فقطع الطرق إهانة.

ومنع الناس حتى من السير على أقدامهم في الشوارع إهانة.

وإغلاق الجسور والساحات إهانة.

وحجز السيارات ساعتين وثلاثاً وتكدسها في صفوف طويلة عند نقاط التفتيش إهانة.

ومضاعفة أسعار السلع الغذائية إهانة.

هذا هو رأي الشعب الملتاع مما تسببت به القمة التي لن تجلب له الكهرباء ولا الأمن، ولن توفر فرص العمل للعاطلين ولا الأدوية للمرضى، ولن تزيد في مفردات البطاقة التموينية، ولن تحسّن الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية. ولن ولن ....

أما لماذا أرغب شخصياً في القمة وأريد انعقادها، فلأنها مناسبة نادرة للغاية لزيادة النقمة على الحكومة والطبقة السياسية المتنفذة برمتها .. أؤيد استمرار الحكومة في إجراءاتها الأمنية التعسفية لأن هذه الإجراءات تقدّم مجاناً خدمة لا تُقدّر بثمن لي ولأمثالي ممن يعتقدون أن حكومتنا وطبقتنا السياسية المتنفذة والعملية السياسية الخارجة على الدستور والمنحرفة عن أحكامه لا تستحق جميعها من الشعب إلا عدم الاحترام.

لو كان دهاقنة الحكومة قد طلبوا رأيي المتواضع عمّا يُمكن أن يفعلوه لضمان الانعقاد الآمن والسلس للقمة العربية لاقترحت عليهم الآتي: بدلاً من إنفاق مئات ملايين الدولارات على الإجراءات الأمنية المبالغ فيها والمتعسفة للغاية، فانه يمكن نفي شعب بغداد إلى خارجها بتوزيع مئات الملايين هذه على سكان العاصمة وإرسالهم إلى الموصل وإقليم كردستان والحبانية والبصرة والأهوار في رحلات سياحية لكي يعيّدوا نوروز ويحتفلوا بانعقاد القمة في الآن ذاته.

معارضون لنظام الاسد.. (أرشيف)

العامري: نقل السلاح من ايران عبر العراق الى سوريا كذبة امريكية

نفى وزير النقل هادي العامري، أمس الجمعة، ما ذكره مسؤولون أميركان بأن إيران تستخدم العراق ممرا جويا لنقل الأسلحة إلى نظام الأسد في دمشق، مؤكدا أنها أكاذيب أميركية.

وقال العامري في تصريحات صحافية "هذه أكاذيب أميركية، وهي عبارة عن ادعاءات كاذبة وفارغة حيث إن هناك ثقة بالتبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى وإذا كان هناك نقل لسلاح من أي بلد إلى آخر فسيعلموننا بالموضوع".

□ بغداد / المدى

وأوضح قائلا "نعم هناك طائرات تمر عبر العراق إلى سوريا والأردن وأوربا.. لأن العراق تمر فيه حاليا أكثر من ١٠ آلاف طائرة شهريا من مختلف البلدان، وينزل بعضها في المطارات العراقية، وإذا حصل شك بأي طائرة لا نعطيها تصريح المرور"، مبينا "ولا توجد الآن دولة في العالم تنزل جميع الطائرات المارة بها جوا لفحصها".

وأضاف وزير النقل "لقد تحدث معنا الأميركان وقلنا لهم نحتاج إلى دليل وتحدثنا مع إيران وقلنا لهم لا نقبل بمرور أي سلاح عبر العراق وأكدوا عدم صحة هذه المعلومات لأن نظام الأسد يحتاج إلى الدعم الاقتصادي وليس السلاح"، واستدرك "أنا اعتقد أن هذا الكلام هو فبركة ومجرد أكاذيب، فلو كانت إيران ترغب بنقل السلاح فستنقله بالباخرة التي تحمّل ما تحمله عشرات الطائرات فما حاجتها لنقل السلاح جوا؟".

وأشار العامري إلى أن "التسليح الإيراني هو أميركي بينما التسليح السوري هو روسي، وتتحدث روسيا علنا أن لديها عقدا واتفاقا مع سوريا وستستمر بدعمها بالسلاح فضلا عن أن الأسطول الروسي موجود في سوريا فما الحاجة إلى تسليحها من إيران؟"، لافتا إلى أن "المعارضة السورية تستخدم السلاح الأميركي من تركيا".

وكانت الحكومة الأمريكية، أعربت يوم الجمعة الماضي، على لسان المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيكتوريا نولاند "عن قلقها إزاء رحلات طائرات الشحن الإيرانية التي ربما تنقل أسلحة إلى سوريا عبر الفضاء الجوي العراقي"، مضيفة "ودون الدخول في تفاصيل استخباراتية، فإننا نشعر بقلق التحليق المتكرر فوق الأجواء العراقية لطائرات الشحن الإيرانية المتجهة إلى سوريا، ونحن نجري مشاورات مع العراق بهذا الشأن ونوضح لهم أن أية صادرات أسلحة من إيران إلى أي مقصد، سيشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٤٧".

وفي سياق ذي صلة قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الخميس في فيينا إن بلاده تعتزم التشاور مع إيران ، حليفة سوريا ، في إطار الجهود الدبلوماسية الرامية لإنهاء العنف في سوريا.

وقال داود أوغلو عقب اجتماعه مع نظيره النمساوي ميشائيل شبيندلجر إن تركيا تريد تشكيل ائتلاف واسع لحل الأزمة ، وستجري مناقشات مع دول الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية حول هذا الشأن.

وقال وزير الخارجية التركي للصحفيين: "نريد أيضا التحدث مع إيران بشأن ذلك".

ومن المقرر أن يتوجه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى طهران يوم الأربعاء المقبل.

وأوضح داود أوغلو أيضا أن بلاده لا تثق بالرئيس السوري بشار الأسد.

وأضاف: "لقد أعطى الأسد وعودا خاصة لم يف بها قط. كما قدم تأكيدات في دمشق في شهر شباط الماضي ، ولكن أعقبها المزيد من الأعمال الوحشية".

يذكر أن تركيا اعترضت شحنات أسلحة قادمة من إيران إلى سوريا وسمحت لمنشقين عن الجيش السوري بتشكيل "الجيش السوري الحر" في معسكر مقام على أراضيها.

الصدر: لم أوافق على قانون العفو العام لسلبياته الكثيرة

□ بغداد / المدى

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر ، أنه "لم يوافق" بعد على قانون العفو العام، مبيناً أنه ينطوي على "سلبيات" مثلما ينطوي على "فوائد."

وقال الصدر في معرض رده على سؤال من أحد أتباعه بشأن موقف كتلة الأحرار التابعة للتيار، من قانون العفو العام، لاسيما أن نواب الكتلة يصرحون بين الحين والآخر أن ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي، يعارض هذا القانون، وحصلت "السومرية نيوز" على نسخة منه "أنا شخصياً لم أوافق على العفو العام لحد الآن."

وأضاف الصدر، أن "مشروع القانون توجد فيه الكثير من السلبيات"، مستدركاً "مثلما فيه الكثير من الفوائد".

يذكر أن السؤال انطوى على شكوى مريرة من "عدم رؤية أي موقف إيجابي من الحكومة أو ائتلاف دولة القانون تجاه كتلة الأحرار"، كما ورد في البيان.

يشار إلى أن مجلس النواب سبق أن صوت في ١٤ من آب ٢٠١١ الماضي بأغلبية الحضور، وبشكل أولي على مشروع قانون العفو العام، وكان من المقرر استمرار مناقشة المشروع في جلسة المجلس التي عقدت في السادس من آذار ٢٠١٢ ، إلا أنه أجل للمناقشة.

مقتدى الصدر

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، طالبت، في الثالث عشر من آذار الحالي ، بشمول ذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والمغتصبات في السجون أو من ولدن فيها بقانون العفو، وأكدت أن الموافقة على هذه التعديلات ستسهم بمعالجة مشاكل المجتمع العراقي.

ولاقى قانون العفو ردود فعل متباينة، إذ وصف ائتلاف دولة القانون، في الثالث من أيلول الماضي ، القانون بـ"السيئ" كونه يحتوي الكثير من الثغرات، في حين أكد التيار الصدري رفضه التام شمول كل من أدين بتهم تتعلق بالمال العام أو الدم العراقي بقانون العفو العام.

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفواً عاماً وشاملاً عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب.

يذكر أن مجلس النواب أقر في دورته السابقة قانوناً للعفو العام في نهاية شباط من عام ٢٠٠٨ تم فيه الإفراج عن آلاف المعتقلين المتورطين بقضايا فساد إداري وجرائم تتعلق بالتزوير والإرهاب.

الأقاليم النيابية تستغرب انتقاد تعديلات قانون ٢١ والحكومة تعتبرها "مربكة"

□ بغداد/المدى

أبدت لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية أمس الجمعة استغرابها من الانتقادات التي وجهت لها بخصوص التعديلات التي أدخلتها على قانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ وأكدت أن هناك توسيعا لصلاحيات المحافظات وفقا لطلبات رسمية وصلتها من الأخيرة فيما اعتبرت وزارة الدولة لشؤون المحافظات التعديلات الجديدة إرباكا وسلبا لصلاحيات المحافظات.

وطالب مسؤولون محليون في مناسبات عدة بجعل محافظاتهم وبخاصة صلاح الدين والانبار وديالى أقاليم، لكن مسؤولين آخرين يرفضون ذلك ويعتبرون الفكرة جزءا من مخطط لتقسيم العراق طائفيا.

وتعهد المالكي منذ أواخر العام الماضي بتوسيع صلاحيات المحافظات وذلك بعد أسابيع من مطالبات بتشكيل الأقاليم المثيرة للجدل بين العراقيين.

ويرفض المالكي مشروع الأقاليم في الوقت الراهن وكرر في أكثر من مرة القول إن العراقيين غير مؤهلين لأقلمة البلاد بسبب التنوع المذهبي.

وقال عضو اللجنة النيابية مهدي حاجي لوكالة كردستان للأنباء "هناك كتاب رسمي وجه من مجالس المحافظات إلى الرئاسات الثلاث ووصلتنا نسخة منه".

وحينما سئل عن طبيعة الكتاب قال حاجي إنه يتضمن المطالبة بتوسيع الصلاحيات لمجالس المحافظات وإعطاء صلاحيات تشريعية محصورة في الرسوم الجمركية والضرائب على الشركات أو واردات محدودة كرسم الطوابع.

وأضاف "كانت هناك مطالبات بخصوص المدراء الذين لهم اتصال مباشر مع الوزارات في المحافظات غير المنتظمة بإقليم. أجرينا التعديل بحيث مكنا (منحنا) المحافظة صلاحيات التعيين والمحاسبة والنقل لجميع المدراء سواء كانوا المرتبطين بالمحافظات اوالوزارات".

وتابع "كذلك اقترحنا إرجاع ٥٠٪ من واردات المحافظات إلى المجالس المحافظات ... التعديلات تم مناقشتها مع مجلس شورى الدولة والمستشارين والخبراء وتم التأشير على أن التعديلات ستسهم في توسيع صلاحيات مجالس المحافظات".

"لا نعرف ماذا يفكر به المالكي برفضه لمقترح التعديلات التي أدخلت من قبل اللجنة" قال ذلك حاجي.

وأعلن المالكي أول من أمس الخميس إنه يعترض على تعديلات أدخلتها لجنة الأقاليم والمحافظات في مجلس النواب واعتبرها تسهم في "تقليص" الصلاحيات التي أشار مرارا إلى انه يسعى لتوسيعها.

وترى وزارة الدولة لشؤون المحافظات أن التعديلات التي أدخلت من قبل اللجنة النيابية ستربك عمل المحافظات وستخلق تداخلا في الصلاحيات.

وقال وزير الدولة طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء "كنا نأمل أن يتم توحيد النسخة الحكومية لقانون ٢١ لسنة ٢٠٠٨ مع النسخة النيابية. لكن لم يحصل هذا الشيء. التغييرات التي أحدثتها اللجنة النيابية كان فيها إرباك وتداخل في الصلاحيات".

وأوضح المفتي أن اجتماعا طارئا لمجالس المحافظات عقد الأسبوع الماضي في العاصمة بغداد وتم في الاجتماع رفض مسودة لجنة الأقاليم والمحافظات النيابية ، وما جاء في البيان أكد على ضرورة أن يتم إمرار مسودة القانون إلى مجالس المحافظات والى وزارة الدولة لشؤون المحافظات والى الحكومة كي يتم الاطلاع عليها.

ويقول المفتي إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أعلن عن رفضه إمرار مثل هذه المسودة لأنها تتضمن مزيدا من الإرباك وسلبا لصلاحيات المحافظات". وتُصر مجالس المحافظات على أنها لم توافق على تعديلات جديدة لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم ما لم تتضمن مزيدا من الصلاحيات التي تخولها بتقديم الخدمات على مستوى المحافظة. وقال عضو مجلس محافظة بغداد حسون كاظم "نحن طلبنا توسيع الصلاحيات في قانون ٢١ من اجل تقديم الخدمات للمواطنين. نحن لا نريد توسيع الصلاحيات لأشخاص".

البرلمان.. (أرشيف)

وقال إنه إذا تم تحديد الصلاحيات فهذا يعني أن مجلس المحافظة سيكون مكبلا ولا يمكنه تقديم الخدمات وبتحديد الصلاحيات لن يكون هناك أي نجاح في المحافظات.

وشدد عضو مجلس محافظة بغداد بالقول إن "تعديل نسخة القانون من قبل مجلس النواب بالشكل المطلوب وفقا لما هو أفضل وبما يخدم المحافظات سيكون مقبولا منا". مضيفا أن "المالكي يوافق على منح مزيد من الصلاحيات لمجالس المحافظات والأقاليم".

ولفت إلى أن "زيادة الصلاحيات تعني تقليل المشاكل وتقليل فكرة إقامة أقاليم تبنى على أسس طائفية". وتضمنت التعديلات مقترحا بتقليص عدد أعضاء مجالس المحافظة بحيث يحدد مقعد لكل ١٥٠ ألف مواطن بدل مقعد لكل ١٠٠ ألف.

ونصت التعديلات- ضمن جملة مقترحات- على منح أعضاء مجالس المحافظات مكافأة نهاية خدمة وليس تخصيص رواتب تقاعدية لهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون